**العملات الرقمية في ظل الذكاء الاصطناعي الاثار والسلبيات – العراق انموذجا**

**أ.م.د سكنة جهيه فرج أ.م.د باسمة كزار حسن م.د وسن هادي قيحان**

**كلية الإدارة والاقتصاد كلية الإدارة والاقتصاد- القرنة كلية الإدارة والاقتصاد- القرنة**

**جامعة البصرة جامعة البصرة جامعة البصرة**

**الملخص**

**يقوم النظام الرقمي النقدي في العصر الحديث على النقود ، فهو يحتل مراكز الصدارة في الدراسات الاقتصادية ،وفي جميع المعاملات الاقتصادية الجارية .**

**يعد النظام الرقمي النقدي نظاماً متطوراً للنقود الالكترونية تم اختراعه من قبل جهات مجهولة في عام 2008 وقد كان الهدف الأساس وراء اختراعه التخلص من النظام الرأسمالي وتحكم السلطات الرسمية بإصدار العملات الرقمية والتوصل إلى تقنية جديدة تغني بثقتها التكنولوجية عن دور الرقابة والإشراف في البنوك المركزية أي في ظل الذكاء الاصطناعي.**

 **وقد تم حظر التعامل بها في العراق لانها تترك آثاراً وإشكالات على الصعيد الاقتصادي لا يمكن تجاوزها بسهولة . وقد تمت معالجة هذا الموضوع من خلال مبحثين تناولنا في الأول البحث في العملات الرقمية المشفرة من حيث الطبيعة الاقتصادية , فيما خصصنا المبحث الثاني لبحث وإيضاح كيفية الاستثمار بها واثارها الاقتصادية السلبية والايجابية .**

**الكلمات المفتاحية: العملات الرقمية ، الذكاء الاصطناعي، النقود الالكترونية,العملات المشفرة ,العملات الافتراضية.**

**المقدمة:**

**يقوم النظام الرقمي النقدي على العالم الافتراضي ويستند على ركائز التشفير ، فهو نظام من عملات الكترونية مشفرة يتم تداولها بين جهازين الكترونيين بتقنية (الند للند) أي يتم تداول الشيفرات بين طرفين يعرف أحدهما الآخر برموز فقط , ولا يشترط فيها الإفصاح عن الهويات الحقيقية للمستخدمين.**

**اعتبر اكتشاف العملات الرقمية بداية النظام الرقمي النقدي بغية بيان نهضة النظام النقدي الجديد للاقتصاد العالمي الذي يمثل بحد ذاته ثورة على النظام النقدي المركزي القائم على صدور العملات بترخيص رسمي من الحكومات فقط مما اسهم ذلك بتطوير النظام النقدي الرقمي.**

**وان النظام الرقمي النقدي يتجاوز ذلك نحو الاقتصاد العالمي بلا حدود والذي قاعدته الاساسية تتمثل في الانترنت، وشهد بعد ذلك التعامل التجاري عبر الانترنت وظهور العملات المشفرة نتيجة لانتشار مواقع التواصل الاجتماعي في انحاء العالم ، وهيمنة الدولار على جميع المعاملات المالية اتجه الافراد الى انشاء النظام الرقمي النقدي الموحد يتم التداول به واتمام عمليات البيع والشراء، ومكانه الوحيد هو الانترنت بمعني انشاء النظام الرقمي النقدي يسهم في اثاره الاقتصادية الإيجابية والسلبية على الاقتصاد وتكون خارج سيطرة البنوك المركزية في الدول ، وهذا السبب بالتحديد هو ما ساعد على انتشار ونمو العملات الرقمية في جميع انحاء الدول ومنها العراق.**

**اهمية البحث:**

**تتجلى أهمية البحث في الحاجة الماسة للارتقاء بالوضع الاقتصادي ولاسيما النظام الرقمي النقدي ، لذلك ارتأينا محاولة تسويغ النصوص المناسبة من قانون المصارف و القانون المدني بالنسبة للالتزامات الناشئة عن النظام الرقمي النقدي المواكب للتطورات الاقتصادية ولاسيما التعاملات النقدية بتنظيم اقتصادي، لذلك ارتأينا محاولة التطرق الى العملات الرقمية المشفرة في العراق المواكبة للتطورات الإلكترونية واستيعاب أثره على الاقتصاد العراقي في ظل الذكاء الاصطناعي.**

**أسباب اختيار موضوع البحث:**

**ثمة العديد من الأسباب التي دعت إلى اختيار هذا الموضوع عنواناً لهذا البحث تتمثل أساساً بحداثته وانتشار التعامل بالعملات الرقمية المشفرة في الوقت الراهن، مما دفعنا الى الرغبة في التعرف عليها أكثر.**

 **ولعدم وجود تنظيم اقتصادي لهذه العملات الرقمية المشفرة في العراق وصعوبة تعقب عملياتها ولشيوع استخدامها من قبل الجهات الخارجة عن القانون في عمليات إجرامية تتجلى بتبييض الأموال وتهريب المخدرات والأسلحة، فهل سيؤدي النظام الرقمي النقدي وظائف النقد المعهودة في العراق؟ وهل سيكون بديلاً النظام الورقي النقدي في العراق ؟**

**مشكلة البحث :**

**طرح الإشكالية**

**وبناء على ما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:**

**ماهي الآثار الاقتصادية المترتبة على استحدام العملات الرقمية في العراق؟**

**وبالتالي تتفرع عنها أسئلة فرعية تدور حول النقاط التالية:**

**- ما هي الطبيعة الاقتصادية العملات الرقمية المشفرة ؟**

**- ما هي خصائص العملات الرقمية المشفرة ؟**

**-ما مدى قبول وانتشار العملات الرقمية المشفرة على المستوى العراقي؟**

**-ما هي الاثار الاقتصادية الايجابية الناتجة عن استخدام العملات الرقمية المشفرة في العراق كوسيلة دفع حديثة؟**

**- ما هي مخاطر استخدام العملات الرقمية المشفرة في العراق؟**

**فرضيات البحث**

**على ضوء الاشكالية العامة للبحث والاسئلة الجزئية، تم صياغة الفرضيات التالية:**

**- نمو للعملة الصعبة في العراق.**

**- لا توجد صعوبات تحد من تطبيق العملات الرقمية المشفرة في العراق من قبل الافراد والشركات.**

**-يمكن للعملات الرقمية المشفرة ان تعمل بنظام يوفر له السرعة والشفافية والأمان اللازم مما شجع العديد من الأشخاص على التعامل بها، فما هي العملات الرقمية المشفرة ؟ وما هو اثارها الاقتصادية السلبية والايجابية؟**

**أهداف البحث**

**نهدف من خلال البحث الي تحقيق ما يلي:**

**توصيف العملات الرقمية المشفرة من حيث الإطار النظري.**

**معرفة دوافع انتشار العملات الرقمية المشفرة والعوامل المؤثرة على أسعارها في العراق في ظل الذكاء الاصطناعي.**

**توضيح الاثار الاقتصادية العملات الرقمية المشفرة على الاقتصاد العراقي وهل تتغلب مزاياها عن اثارها السلبية؟ وهل ستكون مخاطرها كبيرة إلى حد الإقلاع عن استعمالها وحظرها كلياً؟ وهل ستستقر لها موقعها الخاص كباقي العملات ؟ أم أنها ستدخل عالم الاستثمار كأي سلعة ثمينة أو ورقة مالية؟ وهل يمكن التعامل به في البورصات الرسمية أم إنها تكتفي بالظهور في عالم الأسواق الخارجة ؟ وهل ستترك آثار لا نظير لها على صعيد الاقتصاد العراقي؟**

**حدود البحث**

**بهدف الوصول الي استنتاجات أكثر دقة وتقترب من الواقع تم وضع حدود وابعاد البحث**

**نلخصها فيما يلي:**

**الحدود المكانية للبحث تمس العملات الرقمية المشفرة وللتشخيص أكثر اخترنا العراق كأحد**

**الدول المتداولة في جميع انحاء العالم.**

**الحدود الزمانية: يتمثل المجال الزمني لهذا البحث بتحديد تاريخ قيمة العملات الرقمية المشفرة في العراق 2009 الي غاية 2020 في شكل جداول.**

**منهجية البحث:**

**لغرض إيجاد مظلة اقتصادية لتنظيم التعامل العملات الرقمية المشفرة وسعياً للوصول إلى حلول اقتصادية تلائم الطبيعة الاقتصادية لها فأننا سنتبع في بحثنا المنهج الوصفي التحليلي لتتبع العملات الرقمية المشفرة ومدى قدرتها على استيعاب التعاملات الاقتصادية التي تفرض على مستخدميه ومدى خطورة التعامل بها والى أي نهاية ستصل ؟ وبغية الوقوف على حقيقة العملات الرقمية المشفرة فإننا سنقسم هذا البحث على مبحثين نتناول في الأول ماهي العملات الرقمية المشفرة في ظل الذكاء الاصطناعي, وبيان الاثار الاقتصادية السلبية والايجابية له على الاقتصاد العراقي .**

**المبحث الأول :الاطار النظري للعملات الرقمية المشفرة**

 **يعد النظام الرقمي النقدي جزءًا أساسيًا من التحول الرقمي في الاقتصادات الحديثة، حيث يسهم في تسهيل العديد من العمليات المالية وتحسين كفاءة النظام المالي بشكل عام. كما أنه يدعم الابتكار في الخدمات المالية ويوفر فرصًا للوصول إلى الخدمات المالية للأفراد الذين يعانون من صعوبات في الوصول إلى البنوك التقليدية. ويعتمد النظام الرقمي النقدي بشكل أساسي على قواعد البيانات الرقمية التي تسجل المعاملات وتتبع حركة الأموال بين الأطراف المختلفة.**

 **ومما لاشك فيه ان النظام الرقمي النقدي هو نظام يستخدم التكنولوجيا الرقمية، مثل الهواتف الذكية والحواسيب، لتنفيذ عمليات الدفع والتحويلات المالية بدلاً من استخدام النقد الورقي أو العملات المعدنية. يتيح النظام الرقمي النقدي للأفراد والشركات إجراء المعاملات المالية بسرعة وسهولة من خلال الإنترنت أو تطبيقات الجوال، دون الحاجة إلى التواجد في المواقع الفعلية للبنوك أو محلات البيع بالتجزئة. وسوف نتناول في هذا المبحث مفهوم العملات الافتراضية الرقمية كتعبير عن النظام الرقمي النقدي وانواعها واهميتها الاقتصادية.**

**اولاً : مفهوم النقود الافتراضية**

 **ينصرف مفهوم العملة الافتراضية الى بيانات رقمية صادرة عن مطورين خاصين باعتبارها وحدة حساب خاصة ويمكن تخزينها والحصول عليها والتعامل بها الكترونياً ويمكن استخدامها لمجموعة متنوعة من الاغراض بتوافق الاطراف المتعاملة بها (Habermeire,2016,p32). كما يمكن تعريفها بأنها تمثيل رقمي لقيمة غير صادرة عن البنك المركزي او مؤسسات الائتمان والتي يمكن استخدامها في بعض الظروف كبديل للمال (European centrel bank,2015,p215). وعرفها صندوق النقد الدولي بأنها تمثيل رقمي للقيمة صادرة عن مطورين خاصين ومقومة في وحدة الحساب الخاصة بهم ,p45) 2016He et al,)**

**في حين عرفها البعض على انها عملة الكترونية بشكل كامل يتم تداولها عبر الانترنيت فقط دون وجود فيزيائي لها، كما تختلف عن العملات التقليدية بعدم وجود هيئة تنظيمية مركزية تقف خلفها ، لكن يمكن استخدامها كأي عملة اخرى للشراء عبرالانترنيت او حتى تحويلها الى عملات تقليدية (حسن محمد،2017،ص54).**

**عرفها مؤتمر بازل Basil عام 1996 بأنها " قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزونة بشكل الكتروني أو على أداة الكترونية يحوزها المستهلك. أما البنك المركزي الأوربي فقد عرفها بأنها مخزون الكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة الى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدماً . ولقد أقرت لجنة بازل للتسويات الدولية هذا خاصة أن تعريفها يمزج بين الأمور التقنية والفنية والاقتصادية والقانونية في ذات الوقت. لذا اختلف المصطلح المستخدم في هذا المجال ففي بعض الدراسات يطلق عليها النقود الالكترونية مصطلح virtual cash أي النقد الافتراضي، والبعض يسميها electronic cash والبعض يسميها electronic money لما لهذا من استخدام شائع في التعاملات الالكترونية .**

**وكما هو معروف فأن أنظمة الدفع الالكترونية التقليدية تعتمد على اطراف متعددة لإجراء المعاملات كالمصارف التجارية والمؤسسات الائتمانية ومصدري البطاقات اي الاعتماد على مؤسسات موثوقة لإكمال معاملاتهم الالكترونية اليومية، وينتج عن ذلك تحمل المؤسسات تكاليف اتمام المعاملات الالكترونية وبالتالي فرض رسوم يتحملها المستهلكين.**

**في حين نجد ان العملات الافتراضية تمتلك نظام مدفوعات خاص يمكن ان يزيل الحاجة الى اطراف ثالثة وهو يتيح للمستخدمين التعامل المباشر مع بعضهم البعض على اساس " نظير الى نظير او المستقبل والمرسل دون الاعتماد على طرف وسيط وباستخدام الوسائط الالكترونية فقط كالكمبيوترات والاجهزة الذكية اي ازالة الاطراف المركزية من عملية التبادل وتحوي الثقة من مؤسسات الى شبكة موزعة من اجهزة الكمبيوتر التي تستخدم تشفيراً معقداً (Department of finance,2018,p98).**

**وتعد البيتكوين العملة التشفيرية الاكثر شهرة على شبكة الانترنيت وتستند فكرتها على تحميل برنامج البيتكوين على حاسوب المستخدمين والبدء بإنتاج عملات غير قابلة للتكرار من خلال مبرمجات متخصصة يطلق عليها عمليات التعدين ، ويتم تشغيلها على خوادم خاصة صممت لإصدار كمية محددة بصورة سنوية ويتم تخفيض هذه الكمية الى النصف كل اربع سنوات.**

**وتتوقف جودة وقوة عملية التعدين على قوة معالج الحاسوب فكلما كان معالج الجهاز قوياً كلما كانت عملية التعدين افضل، وبالتالي ينتج توليداً للعملة بشكل أكبر، وان كل عملية تتم على البيتكوين يتم تسجيلها في سجل عام يسمى (Blockchain) والذي يضم معلومات عن الحسابات وعميات التبادل ووحدات البيتكوين التي يتم ،تبادلها، وذلك لتحليل هذه المعاملات والتأكد من ان المتعاملين لا يتعاملون بالوحدات نفسها (الباحوث،2017،ص1-16)**

**ويتم تخزين العملات المنتجة في محفظة كل مستخدم، كما يتم اضافة توقيع الكتروني الى عملية التحويل وبعد دقائق قليلة يتم التحقق من العملية من قبل النظام الخاص بها ويتم تخزينها بشكل مشفر مجهول في شبكة (عدنان البار،2018،ص33).**

**وبإمكان عملة البيتكوين شراء السلع والخدمات من الانترنيت فقط (بواسطة الاشخاص والمواقع التي تقبلها وتتعامل بها كما يمكن تحويلها الى العملات النقدية التقليدية بواسطة مواقع متخصصة أو عن طريق اشخاص يرغبون في الحصول عليها او بمبادلتها بالعملات التقليدية.**

 **كما شهد النظام الرقمي النقدي العالمي تطورات جذرية في السنوات الماضية، من أبرزها ما يتعلق بظهور مزودي الاصول الافتراضية والعملات الافتراضية، ورغم ما أثارته تلك العملات من مخاوف عالمية نظرا للتقلبات الشديدة في قيمتها، علاوة على وجود العديد من المخاطر المرتبطة بها، إلا أنها بدأت تحوز تدريجيا على ثقة بعض المتعاملين داخل شبكة الإنترنت نظرا لما تحظى به من لامركزية وانسيابية في إصدارها وتداولها، إضافة إلى إمكانية الاستفادة من الخدمات المالية المرتبطة بها بسهولة ويسر من خلال منصات التداول المنتشرة عبر شبكة الإنترنت؛ ما دفع بعض المؤسسات في أنحاء العالم إلى قبولها كوسيلة للدفع ومنها (البتكوين).**

**وعلى صعيد الساحة الإقليمية، فأنه لا يزال استخدام العملات الافتراضية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا محدودا، وقد يعود ذلك نتيجة لغياب الدعم لتلك العملات من قبل البنوك المركزية والسلطات النقدية إقليمياً، واتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع مع هذه العملات، وفي هذا الشأن فقد حظر البنك المركزي العراقي كافة المصارف والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابته وإشرافه من التعامل بالعملات الافتراضية بأي شكل من الأشكال أو تبديلها مقابل أي عملة أخرى أو فتح حسابات لعملائهم للتعامل بها أو إرسال أو استقبال حوالات مقابلها أو بغرض شراءها أو بيعها كونها عملات افتراضية غير قانونية.**

 **ويمكن ان نعرفها بأنها العملية التي يمكن من خلالها للأفراد أو الجهات التواصل عبر شبكة الانترنت باستخدام تفنيه ما لإصدار وسيلة أو عملة جديدة مشفرة بهدف ما سواء شراء أو بيع سلع أو خدمات بشكل شخصي يخضع لقاعدة الرضا والقبول مستخدمين نقود دولية معترف بها في ذلك حتي يتسنى إتمام هذه العملية دون الرجوع للجهات الرسمية البنكية.**

**ثانياً: نشأة وتكوين العملات الافتراضية وطرق الحصول عليها**

1. **نشأة العملات الافتراضية:**

**ظهرت فكرة العملات الافتراضية من خلال مبرمج حاسوبي استخدم اسماً مستعاراً هو ساتوتش ناكاموتو، وقدم ذلك من خلال بحثاً نشره في عام 2007 تحت عنوان البيتكوين نظام عملة الند للند الإلكترونية، وبين هذا البحث طريقة عمل عملة البتكوين وآلية حمايتها من التزوير والإنفاق المزدوج (العضايلة،2020،ص34) ، وتوفر البيتكوين حلاً لاستبعاد الوسيط الثالث، مثل المؤسسات المالية والبنوك، خاصة عند حدوث الأزمة المالية العالمية. وذكر البعض أنه حتى الآن لم يعرف تحديد هوية من وراء إنشاء البيتكوين(ربعي،2020،ص247) ، وأيا كان مخترع العملة الافتراضية البيتكوين فقد نشأت طبقا لمفهوم سلسة الكتل بدراسة بعنوان نظام النقد الإلكتروني من نظير إلى نظير بيتكوين (عثمان،2021،ص6). عبر شبكة الانترنت باستخدام برامج مجانية تجري عمليات حسابية معقدة، ويتم استخراجها من خلال عملية تعدين البيتكوين بعدها يتم تحويل الناتج الى دفتر الاستاذ الرقمي البلوك شين لتصبح عملة رقمية جاهزة ومحمية وتحويلها إلى أصل في محفظة مالية رقمية، يتم تداولها بعد ذلك عبر شبكة الانترنت ويتم مراقبة حركة تداول العملة بين المستخدمين وتوثيق العملية بتوقيع الكتروني لا يمكن تزويره أو تغييره أو حذفه، بدون تسجيل أي بيانات شخصية (ابو صلاح،2018،ص3).**

**2- تكوين العملات الافتراضية**

**تتكون العملات الافتراضية عن طريق التعدين والذي يتم بواسطة المعدنين، متاحة وعملية التعدين ليست مقصورة على جهة مركزية أو أشخاص معينين، بل هي للجميع وفي أي مكان في العالم، ولكنها تتطلب وقتاً وكمبيوتر سريع بمواصفات عالية فائقة القوة تستهلك طاقة هائلة تسمح بتحميل برنامج التعدين المجاني" أو Bitcoin وبواسطة هذا البرنامج يمكن حل عدد من الألغاز ويسمونها خوارزميات وهي مجموعة من الخطوات الرياضية والمنطقية والمتسلسلة اللازمة لحل مشكلة ما، وبعد الانتهاء من حل هذه الخوارزميات يقوم البرنامج بإصدار عملة بيتكوين وإضافتها إلى المحفظة الإلكترونية لمن قام بالتعدين (نور الدين،2018،ص226) ، ويطلق على عملية التعدين هذه التنقيب، وهو عبارة عن تطبيق خاص يقوم المستخدم بتثبيته على أي جهاز كمبيوتر، بحيث يقوم التطبيق بعملية إنتاج عملات جديدة بشكل بطيء، يستطيع المستخدم من خلالها الحصول على العملات الافتراضية(الصديق،2021،ص43) ، وعملية التعدين ليست مقتصرة على جهة ما أو أشخاص معينين بل هي للجميع كما سبق القول ولكنها تتطلب وقت وجهاز كمبيوتر سريع بمواصفات متاحة معينة (صلاح،2021،ص34).**

**وكلما زادت عمليات التنقيب كلما أصبحت الألغاز أصعب. ويتم تسجيل كل عملية في سجل عام يسمى "Block Chain"، والذي يضم معلومات عن الحسابات التي تم استخدامها في التنقيب وعدد وحدات العملات التي تم تبادلها. وتخزينها في المحفظة الخاصه بكل مستخدم وإضافة توقيع إلكتروني إلى عملية التحويل، وبعد دقائق قليلة يتم التحقق من العملية التحويل والتجزين بشكل مشفر مجهول. وتحصل عملية التنقيب كل عشر دقائق تقريباً، وتتطلب عملية التنقيب تكاليف مرتفعة متمثلة في قيمة الأجهزة والطاقة الكهربائية المبذولة لإصدار وحدة واحدة من العملات الافتراضية (مشوقة،2021،ص22).**

**يجب الاشارة الى أن معظم العملات المشفرة تعمل على أساس ثلاث ركائز رئيسية التشفير للمصادقة، وبروتوكول نظير إلى نظير (P2P) للتبادل ودفتر الأستاذ العام وذلك مع ما يسمى. Blockchain (Davis,2017,p8).**

 **أما كيفية تحديد قيمة العملات الافتراضية فيتم تحديد قيمتها من خلال السوق المفتوحة، تماما مثل سعر الصرف بين العملات العالمية المختلفة، وتقلب سعر العملات الافتراضية هو سبب كبير في تقويض ثقة المستخدم ونمو هذا النظام الخاص بإنتاجها(Marshall,2015,p93). وأن النظام يفتقر إلى سلطة ادارية مركزية لذا فالسعر يرجع الى التقلب فقط الى التغيرات في الطلب في السوق وتم انتاج 14 مليون وحدة منها ،حيث يتم انتاج 25 مليون بيتكوين حول العالم كل دقائق(محمد،2017،ص5)**

**ثالثاً: خصائص العملات الافتراضية (تقرير تقييم مخاطر تقييم العملات الافتراضية،2013،ص4-12)**

1. **عملة رقمية (Digital currency) أي لا وجود مادي لها، بل يقتصر وجودها في الفضاء الإلكتروني فهي مخزنة في محافظ رقمية Digital Wallet يحفظ فيها كل المعلومات المتعلقة بالمستخدم (صاحب الحساب) ويتم الوصول إليها من خلال تطبيق جوال أو برنامج حاسوب أو مزود خدمة.**
2. **سرعة الإنجاز وانخفاض التكلفة وذلك راجع لكونها مجرد ملفات إلكترونية تنتقل عبر الأنترنت ما يجعلها سريعة الإنتقال عبر الحدود، فإنتقال وحدات العملات المشفرة بين المحافظ الرقمية يستغرق بضع دقائق فقط على عكس أنظمة الدفع التقليدية لنقل الأموال بين الحسابات بواسطة البنوك وشركات الخدمات المالية، كما تتيح خاصية الند للند التي يترتب عليها عدم وجود طرف ثالث كوسيط انخفاض في عمولة التحويل، فضلا عن ذلك فإن رسوم المعاملات غالبا ما تكون إختيارية ترجع إلى ما يعرف بالمعدنيين Miners وهي بمثابة حافز للتأكد من صحة المعاملات.**
3. **التنظيم اللامركزي Deccentralized control أنها تخضع لنظام حكومة لا مركزي لضمان عدم سيطرة فرد أو كيان عليها فبتكوين على سبيل المثال: تشترط موافقة جميع مستخدميها حول العالم على عدم إدخال أي تغيير في نظام التعامل بهويتهم، ويتم ضمان عدم إستخدام الشخص الوحدة النقدية نفسها في إجراء أكثر من معاملة في الوقت ذاته من خلال نظام آلية الهاش function Hash التي يتم التوصل إليه من خلال عملية تسمى تنقيب البيتكوين Bistcoin mining**
4. **الإسم المستعار Pseudonymity أو الهوية السرية وهو عبارة عن عنوان للعملات فقط، حيث تنشئ المحفظة الرقمية عنوانا مشابها لرقم الحساب المصرفي، يسمى عنوان المحفظة وهو عبارة عن تسلسل أبجدي رقمي فريد لا يتكرر، كما انه عنوان ومن ثم لا توجد أي معلومات يمكن أن تحدد الهوية الشخصية للمرسل والمستلم كالاسم والعنوان فالهوية هنا مخفية Hidden identity ولا يمكن تتبعها، لذلك تتسم هذه المعملات بالخصوصية الأمنية عكس نظم الدفع الإلكترونية في أشكالها التقليدية.**
5. **محددات خاصة لسعر الصرف لمحددات سعر صرف الأصول الافتراضية طبيعة خاصة إذ يلعب الطلب دورا أساسيا في تحديد سعرها، أكثر من العرض، نظرا لمحدودية حجم المعروض منها، فكلما ازداد الطلب على العملات زاد سعرها، والعكس بالعكس كما أن هناك عامل أخر يؤثر بشكل كبير في سعر صرف هذه العملات وهو حجم الطاقة المستهلكة لإتمام كل عملية إذ أن تأمين عملية التداول يتطلب استخداما كثيفا للطاقة فقد وصل مثلا حجم الطاقة المستهلكة في نظام البتكوين إلى ما يعادل استهلاك دولة صغيرة.**
6. **الند للند: peer to peer تسمح هذه الخاصية إلى تبادل أو مشاركة المعلومات أو البيانات أو الوصول بدون مشاركة أو إشراف من قبل الوسطاء، ويعد نظام PYP نظام أساسي في عالم التشفير والعملات المشفرة حيث يمكن للمستخدمين من تبادل العملات المشفرة مع بعضهم البعض بشكل خاص دون استخدام أي وسيط كالبنوك أو ما شابهها، كما يتيح هذا النظام للمستخدمين بإجراء تداول الأصول بدون متاعب فبدلا من استخدام سجل الطلبات Order book لاقتران أوامر البيع والشراء والتحكم بالأصول الأساسية الموجودة على المنصة يتبع نموذج PYP للمستخدمين للتعامل مع بعضهم البعض مباشرة دون استخدام وسيط للاحتفاظ بالأموال أو معالجة المعاملات.**
7. **برنامج مفتوح المصدر Open source software أي انه لأي شخص حق الوصول إلى جميع التعليمات البرمجية ويعدلها في أي وقت كما يضيف إمكانية التحسين حيث يتم تشغيل العملات المشفرة باستخدام برنامج مفتوح المصدر. فهو متاح بسهولة عبر المواقع الرسمية ويمكن تثبيته على جهاز فقد جعل الكود المفتوح open code تطويرا للخدمات والتطبيقات مثلا، كما يفتح الباب أمام التوسع في الابتكارات بشكل كبير.**
8. **حداثة التنظيم القانوني: رغم انتشارها الواسع واعتمادها من طرف بعض الدول إلا أن دول كثيرة ما زالت تملك هواجس ومخاوف بخصوصها مخافة إمكانية استخدامها في عمليات التهرب الضريبي.**
9. **العمومية والمحدودية: فإنها ذات طابع عمومي فلا ترتبط بموقع جغرافي محدد، وأما المحدودية فإنها ذات عدد محدود بحيث لا يتجاوز عدد هذه العملة البتكوين ۲۱ مليون وحدة داخل حدود التداول.**
10. **استخدام تقنية Blockchain : تستخدم العملة الرقمية (بتكوين) قاعدة بيانات خاصة بها تمثل دفتر محاسبي يتم من خلاله معالجة الصفقات وتدوينها بما يتيح لكل الأطراف تتبع المعلومات عبر شبكة آمنة لا تستدعي التحقق من طرف ثالث، كما أنه لا يمكن التعديل أو التغيير على هذه السجلات.**

**رابعاً: أنواع العملات الافتراضية**

**تعددت وتنوعت العملات الافتراضية المشفرة، ومعظمها مبنية على مبدأ عملة البيتكوين ومستنسخة منها، والفروق بينها غالباً يسيرة، بعضها متعلق بالوقت الذي تستغرقه عملية التداول، وبعضها متعلق بطريقة التعدين والتوزيع، وبعضها متعلق بخوارزميات الهامش (وهي تلك الخوارزميات المسؤولة عن عملية التشفير)، ويوجد عدد محدود من هذه العملات يمكن وصفها بالرئيسية بناءً على عدد المتعاملين بها، واتساع نطاق المواقع التي تقبلها ، وعدد الأماكن التي يمكن من خلالها استبدال العملة الافتراضية بالعملات الورقية، (الباحوث، 2017، ص28)**

**ووفقًا لـ ( 2017 Coinmarket cap)، يوجد ازدحام في مشهد العملة الافتراضية خاصة أنه موضوع (1) سريع التطور يثير اهتمام الكثيرين أصحاب المصالح . حيث أرتفع عدد الأصول الافتراضية ووصل إلى 5500 عملة في يوليو 2021. وفي نهاية القول لا يمكن حصر العدد بالضبط للعملات الافتراضية، لعدم وجود قانون يضبط إصدارها، أو جهة محددة مسئولة عن إصدارها يمكن الرجوع إليها، ولهذا أيضاً نجدها متفاوتة من حيث التعامل بها (۳).**

**ونوضح هنا بعض أنواع العملات الافتراضية المشفرة لتوضيح الفرق بينها من حيث الإصدار أو الاستخدام أو الانتشار بين المتعاملين. ومن هذه الأنواع:**

**1- البيتكوين وهي العملة الافتراضية الأكثر شهرة في العالم وسوف يتم تفعيلها لاحقاً.**

**2- لايتكوين :وهي ثاني أكبر عملة من حيث الحجم والقيمة السوقية، وتم إصدارها 2011 من قبل خريج معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا "تشارلي لي" والذي كان يعمل سابقاً مهندساً لدى شركة "جوجل". (العقيل،2019، 5)**

**قدمت عملة " لايتكوين "نفسها بإعتبارها العملة الفضية مقارنة بعملة البتكوين" الذهبية ويقول المختصون بأن التعاملات بهذه العملة أسرع من عملة البتكوين"، لكن من حيث الشهرة والقيمة السوقية تبقى عملة " البتكوين" في الصدارة.**

**3- الريبل : أنشئت عام 2013، وتعد العملة الرقمية "الريبل" من أهم وأشهر العملات الرقمية الحالية على مستوى العالم، حيث تحتل المرتبة الثالثة عالمياً من حيث السيولة، حيث تتدفق الأموال بحرية كاملة، وقد تم إنشاء شبكة لعملة " الريبل" لتسمح بتناقل أي شكل من أشكال العملات بسلاسة ويسر وسهولة سواء كان الدولار أو الجنيه أو الين أو "البتكوين"، وبشهادة كثير من الاقتصاديين فإن الوقت هو العامل الوحيد في ارتفاع سعرها المستقبل القريب، ومن المحتمل أن تحل محل البنوك في المستقبل من حيث سرعة التحويلات المالية وسهولتها.**

**4- الإيثريوم: هي عملة افتراضية لا مركزية تسمح بإنشاء العقود الذكية، بطريقة تحاكي إبرام العقود التقليدية، لكنها تتطلب شروطاً ومتطلبات لتنفيذها دون الحاجة الى سلطة أو جهة معينة تتحكم في عملياتها. اقترحها المبرمج الروسي " فيتاليك "بوتيرين عام 2013 وفي عام 2014 عملت شركة سويسرية على مشروع عملة "الإثريوم" الى أن تم إطلاقها بشكل رسمي عام 2015 (عامر،2019،ص274-275).**

**5- بيركوين : تم طرح هذه العملة عام 2012 وتسوق عملة البيركوين" نفسها بميزة استهلاكها لطاقة أقل، وكونها مستدامة بيئياً أكثر من العملات الأخرى الموجودة في السوق، وكذلك تم تصميم العملة بحيث يكون معدل تضخمها 1% والمعالجة في هذه العملة مختلف اختلافاً كبيراً عن العملات السابقة. (العقيل،2019، ص4)**

**6- نيمكوين: أنشأت في ابريل 2011 تعتمد على تقنية البتكوين مفتوحة المصدر، تتميز بالندرة العالية، واللامركزية، والأمن، والخصوصية.**

**7- نوفاكوين: أنشأت في فبراير عام 2013 وتستند الى رمز المصدر المفتوح، وعلى بروتوكول الإنترنت (الند للند)، ولكنها تختلف عن معظم العملات الرقمية البديلة للبتكوين في كونها تدمج برامج الحماية داخل نواة العملة، مما يمنع الاعتداء من قبل مجموعات التعدين والتنقيب.**

**8- فيذركوين : وهي عملة افتراضية مفتوحة المصدر، وتتشابه مع البتكوين واللايتكوين ، وتتميز بضبط صعوبة التعدين في كثير من الأحيان، كما تتميز أيضاً بأنه يتم تحديثها بإنتظام لدمج الميزات والتحسينات الجديدة فيها، بما في ذلك الحماية من سوء المعاملة الناتج عن التعدين الجماعي.**

**9- إي ديناركوين : دخلت سوق الصرف للعملات الافتراضية في 2016/9/27 ، وهي تعمل على التقنية الحديثة مفتوحة المصدر ، كم تتسم بالتحديث المستمر لنظامها التعديني لزيادة الأمان للمتعاملين فيها.**

**10-زيكاش : تم تدشين البروتوكول في أكتوبر 2016 ، ويستند إلى مصدر برنامج اختبار عملة بتكوين الأساسية، وتتميز بخاصية حماية إخفاء هوية المرسل والمتلقي، وقيمة . المعاملات على جميع بلوكات خاصة لا يمكن الاطلاع عليها إلا لمن لديهم المفتاح الصحيح فيمكن الاطلاع على المحتويات. (العقيل،2019، ص7)**

**11- عملة داش Dash: ظهرت هذه العملة عام 2014 تقدم هذه العملة الافتراضية مزايا عديدة عن البيتكوين كونها أكثر سرية منها، بحيث تقدم الداش مزيداً من عدم كشف الهوية لأنها تعمل على شبكة ماستر كارد غير مركزية، وتمكن من عدم تعقب المعاملات، وبحلول عام 2018 بلغ قيمة سقفها 2019 مليار دولار بقيمة رمزية. 266.58 دولار (BIS,2017,p76)**

**12- الايثريم (Ethereum) : يستخدمها المطورين للدفع مقابل مساعدة بعضهم البعض لبناء التطبيقات، بدلًا من التنافس مع بيتكوين، تقوم إيثيريوم على تكملة بيتكوين، ويتم استخدامها لإنشاء منصات مخصصة للتمويل الجماعي".( Everette,2017,p65)**

**13- مشروع . عملة libra الخاصة بشركة فيسبوك والتي سيتم استخدامها في المدفوعات التي تتم عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي (فيسبوك، واتس اب، انستغرام ) كتحويل الأموال بين المستخدمين أو لتنفيذ عمليات البيع والشراء التي تتم من خلال هذه التطبيقات ) (CIMAL,2018,p23)**

**وتم تصميم العملات المستقرة ليكون لها قيمة ثابتة أكثر من العملات المشفرة العادية. هذا لأنها مرتبطة بأصول أخرى، مثل الدولار الأمريكي أو الذهب، وبالتالي يمكن أن تتمتع بمزايا كونها عملة مشفرة دون التقلب الشديد المرتبط بها - وهذا من شأنه أن يقطع شوطا طويلاً في مساعدة العملات المشفرة على اعتبارها طريقة قابلة للتطبيق لشراء شيء ما فعلياً. فإذا كانت العملات المشفرة التقليدية تشبه الاستثمار في الأسهم عالية المخاطر، فإن العملات المستقرة تشبه سحب النقود من أجهزة الصراف الآلي ( Ernest G,2018,p98).**

 **هذه نماذج لبعض العملات الرقمية الشهيرة المتداولة على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، ولكن تبقى عملة " البتكوين " هي الأشهر والأهم في نظر الاقتصاديين وتحتل المرتبة الأولى عالمياً لما تمثله من حجم كبير في قيمتها السوقية .**

**وتشترك العملات الرقمية القائمة على دفاتر الأستاذ الموزعة في العديد من الميزات الرئيسية التي تميزها عن مخططات النقود الإلكترونية التقليدية والتي يمكن تحديدها في الاتي:**

**(Payments & Infrastructures,2015,p6):**

1. **في معظم الحالات تكون العملات الرقمية أصولاً وقيمتها العرض والطلب، على غرار السلع مثل الذهب. ومع ذلك، وعلى عكس السلع، ليس لها قيمة جوهرية بعكس النقود الإلكترونية التقليدية، فهي ليست مسؤولية أي فرد أو مؤسسة، ولا تدعمها أي سلطة وتعتمد قيمتها فقط على الاعتقاد بأنه يمكن استبدالها بسلع أو خدمات أخرى، أو مبلغ معين من العملة السيادية، في وقت لاحق. عادة ما يتم تحديد إنشاء وحدات جديدة بواسطة بروتوكول كمبيوتر يتم تحديده بواسطة خوارزميات.**
2. **الطريقة التي يتم بها تحويل القيمة من الشخص الدافع إلى المستفيد حتى وقت قريب، كان التبادل بين الأطراف في المعاملة في غياب الوسطاء الموثوق بهم ويقتصر عادة على الأموال في شكل مادي. ويتم تبادل التمثيل الإلكتروني للأموال في بنى تحتية مركزية، حيث يقوم كيان موثوق بمسح المعاملات وتسويتها. ويتمثل الابتكار الرئيسي لبعض لهذه العملات الرقمية في استخدام دفاتر الأستاذ الموزعة للسماح بتبادل القيمة الإلكترونية من نظير إلى نظير عن بعد في حالة عدم وجود ثقة بين الأطراف ودون الحاجة إلى وسطاء.**
3. **الترتيبات المؤسسية الخاصة بها، ففي مخططات النقود الإلكترونية التقليدية، هناك العديد من مزودي الخدمات الأساسيين أو المدمجين في تشغيل مخطط النقود الإلكترونية (مصدرو النقود الإلكترونية، ومشغلو الشبكات، وموردو الأجهزة والبرامج المتخصصة، ومقتنيو النقود الإلكترونية وأكثر توضيحاً لمعاملات النقود الإلكترونية. في المقابل، لا يتم تشغيل العديد من العملات الرقمية من قبل أي فرد أو مؤسسة محددة.**
4. **إدارية مركزية لذا فالسعر يرجع إلى التقلب فقط إلى التغيرات في الطلب في السوق ، وتم إنتاج 14 مليون وحدة منها حتى الآن، حيث يتم حالياً إنتاج 25 بيتكوين حول العالم كل 10 دقائق (ربعي،2020،ص248).**

**خامساً: طرق الحصول على العملات الافتراضية**

 **يتم الحصول عليها من خلال الآتي :(محمد،2017،ص41)**

**1 - يتم شرائها من المواقع الإلكترونية أو منصات البيع الإلكترونية المتخصصة في بيع هذه العملات على شبكة الإنترنت، وهي طريقة سهلة ومتاحة لأي أحد، فمجرد أن تقوم بإنشاء حساب إلكتروني ومحفظة إلكترونية على جهاز الكمبيوتر الخاص بك أو حتى على هاتفك من خال التطبيقات المتوافرة، ويتم دفع ثمن الوحدة محل الشراء بأي عملة نقدية كالدولار مثلاً. إن هذه الطريقة تعتبر سهلة وميسرة ومتاحة للجميع(العضايلة،2020،ص37).**

**2- يتم نشأتها ووجودها من خلال ما يعرف بـ التعدين أو التنقيب، وهي طريقة صعبة ومعقدة للغاية ولا يمكن لأي أحد القيام بها، وسميت بالتعدين أو التنقيب تشبيها بعملية استخراج الذهب من باطن الأرض ومن خلال أجهزة حاسب آلي متطورة جداً (عامر،2019،ص274)**

**3- يمكن الحصول عليها عن طريق أجهزة الصراف الآلي التي تم صناعتها خاصة بالعملات الافتراضية، وكان أول جهاز صراف آلي ATM تم تركيبه لأول مرة في مدينة نانكوفر الكندية. وقد انتشرت أجهزة الصراف الآلي لعملة البيتكوين في كثير من الدول بلغ 55 دولة، كما وصل عدد الأجهزة إلى نحو 953 جهازًا في نهاية عام 2016 (Coinmarket cap,2017,p86)،**

**المبحث الثاني :الاثار الاقتصادية للعملات الرقمية على الاقتصاد العراقي**

**أولا : الاثار الاقتصادية الإيجابية للعملات الرقمية على الاقتصاد العراقي**

**لقد كان ظهور العملات الرقمية منذ مدة زمنية قريبة خلال عام ( (2009, فتميزت بالعديد من المزايا كانت السبب في اقبال الافراد والمتعاملين عليها ,ان اهم ما يميز تلك العملات يتمثل في الاتي :**

**1- توسع انتشار نطاقها عبر العالم دون قيود : اتسع حجم سوق العملات الافتراضية اذ وصلت قيمتها السوقية الى نحو (2.5) تريليون دولار , وعلى الرغم من اتساعها الا انها تعد محدودة مقارنة بحجم السيولة العالمية البالغة(80 ) تريليون دولار عام (2013) ( ايمن صالح,2021: 13).**

**2- انخفاض التكلفة: انخفاض كلفة واصدار ونقل وتخزين العملات الافتراضية , اذ تكلف هذه العمليات الولايات المتحدة سنويا حوالى (60 مليار دولار) فبالنسبة لاهم تكاليف اصدار العملات الافتراضية مثل تكاليف اصدار الطاقة الكهربائية الكبيرة التي تحتاجها اثنا عملية التعدين, فهناك تكاليف لا صداراها تتحملها الدولة في التلوث البيئي, ويتحمل الافراد مصاريف الاصدار تتمثل في دفع مقابل استغلال الكهرباء اثنا تنصيب البرنامج او تحميله من موقع العملة الافتراضية ومن ثم يحتاج المستخدم لشرا باقة تحتوي على tokens)) رموز لفك شفرات العملات, وتعدين العملات, ويستغرق وقتا طويلا لفك الشفرة وطاقة هائلة, حيث يمكن ان تؤدي زيادة استخدام جهاز الحاسوب الى تلفه بسبب الضغط الكهربائي الكبير المستخدم في تعدين العملة تلك النفقات المستفيد منها شركات الاتصالات ومواقع العملة الالكترونية .( عبد الصمد, 2019 ،137)**

**3- تعزيز المنافسة : تداولها يقلل الحواجز امام التجارة والحدود الدولية وامكانية استخدامها مرتبط بمجرد الاتصال بالشبكة العالمية للمعلومات .**

**4- خضوعها للعرض والطلب : لا تخضع العملات الرقمية لأسعار الصرف والعملات ولا لرسوم المعاملات , وانما تخضع فقط لآلية العرض والطلب .**

**5- السرعة والخصوصية: مما لاشك فيه هناك سرعة فائقة لأي عملية مالية او تحويل عبر الحدود ولفترة زمنية تتراوح بين (15-10) ثانية كحد اقصى , مما يوفر مرونة الاعمال وسرعة انجازها . وهناك خصوصية تامة ودون رقابة للبنوك او اي هيئة عامة رقابية ،اذ لا تستطيع اي دولة حضرها لأنها تخضع لسيطرتها , وبالتالي لايمكن حجزها, او مصادرتها , مثل العملات القانونية او المصرفية التي يتم مصادرتها في حالة التحويلات بالعملات التقليدية المشكوك فيها.**

**6- اللامركزية: بما انها ثنائية الابعاد اذ يتم نقلها من المستهلك الى التاجر دون وجود طرف ثالث بينهما , لذا فهي لاتخضع لجهة مركزية معينة مع عدم وجود وسطاء, مايقلل من رسوم التحويل بين المرسل والمستقبل .**

**7- غير قابلة للاحتيال : نتيجة استخدام اساليب التشفير المعقدة ممايجعلها مقاومة للاحتيال .(علاوي , 2020 :177) .**

**8- سهولة تسوية المعاملات : ان استخدام النقود الالكترونية تسمح باتمام المبادلات المالية بتحويل القيمة النقدية المخزنة الكترونيا الى جهاز الكتروني اخر وبسهولة دون اخذ اذن من احد ومنها يتم دفع قيمة السلع والخدمات دون الحاجة لقطع مالية مادية (قادر , لطيف ,2020:196 ) .**

**9- انخفاض مخاطر التضخم :من ابرز مشاكل الدولار الحالي مع العملة التقليدية هو التضخم, اذ تفقد العملات قدرتها الشرائية, وعليه تضظر الدول طبع المزيد من الاموال مما يشكل ضريبة في الاساس على الثروة المتراكمة , في حين مع العملة الرقمية لن تكون هناك مشكلة اذ تم تصميم النظام بجعل اعداد العملة الاخيرة محدودة (الجوارين ,شهاب ,2021 :80).**

**10- يسهل حملها : يمكن حمل اي قيمة نقدية كبيرة قد تتجاوز المليار دولار من العملة الرقمية من ذاكرة البطاقة في الجيب, وهذا لايمكن فعله مع النقد او الذهب .**

**11- التشفير والسرية التامة : تستخدم العملات الافتراضية المعادلات الرياضية او مايسمى بخوارزميات التشفير, اذ تتحول البيانات من بيانات مقروءة الى اخرى غير مشفرة وذلك لحجب الاطلاع عليها من قبل الاشخاص غير المخولين لقراءتها والتعامل معها(شطا , 2022: 1808) .**

**12- امكانية صرف العملات بسهولة : وتعد من اهم مزايا العملات الرقمية والتي تعطي لهذه العملات قيمة حقيقية وسط التعاملات المادية اذ يمكن استبدالها بالعملات الاعتيادية كقيمة صرف مقابلة . مما يعني ان لكل منها سعر صرف متغير مع العملات العالمية الرئيسة .**

**13- غير مرتبطة في دولة او منطقة معينة: لان تلك النقود تتسم بالعالمية اذ تصدر من قبل المبرجين ليتم تداولها على شبكة الانترنيت دون اعتراف بحدود سياسية او مناطق جغرافية .**

**14- الشفافية الامان : ان البرنامج الخاص بالعملة الافتراضية يقوم بتخزين كل العمليات التي يتم القيام بها في السجلات الالكترونية , وبإمكان اي شخص يملك محفظة للعملة الافتراضية معرفة عدد العملات التي يملكها المتعامل الاخر, وعدد المعاملات التي تمت من خلال المحفظة, فيشاهد الجميع عمليات تنقل العملات الافتراضية بين المحافظ. كما ان نظام تكوين او تعدين العملات الافتراضية يوفر الامان للمتعاملين لاعتماده على مبدأين هما :**

**المبدأ الاول : التوقيع الالكتروني اي التحكم في ملكية العملات الافتراضية وتاكيد المعاملة فكل مالك للعملات الافتراضية يكون لديه محفظة لها رقم حساب ورقم سري يشبه التوقيع الالكتروني .**

**المبدأ الثاني :p2p استخدام العملة مرة واحدة , ولايمكن استخدامها في اكثر من عملية شرا بنفس العملة لحماية البائع .**

**ولايمكن ان ننسى ان العملات الافتراضية توفر عنصر الشفافية بامكان كل شخص يمتلك محفظة الكترونية ومعرفة تاريخ العملة منذ تعدينها وتداولها.**

**15- تحقيق ارباح خيالية : في اطار بحث المستثمرون عن ادوات بديلة تحقق ارتفاع العوائد وتمكنهم من تكوين ثروة كبيرة في فترة قليلة, فلذلك يتجه المستثمرون الى الاتجار والمضاربة على العملات الافتراضية( تداول وتعدين), مستغلين ارتفاع اسعارها . اذ كان سعر البيتكوين منذ انطلاقها مايعادل (1 بتكوين) ويساوي (10,0) دولار , وفي عام (2011) ارتفع سعر البتكوين الى (1) دولار وفي غضون ثلاث سنوات ارتفع سعر البتكوين ليصل الى (1000 دولار) في عام(2013). وعلى سبيل المثال حقق الملياردير (جوزيف لوبين) ثروة ضخمة من ملايين الدولارات من جراء العمل في سوق العملات الافتراضية, واستطاع كاميرون وتايلر تحقيق ثروة بعد استثمار 11 مليون دولار عام 2013 ليحصلوا على مليار لكل منهما عام2017 من المضاربة على عملة البتكوين.(عبد المسيح , 2021:2021 -2022)**

**ثانيا: الاثار الاقتصادية السلبية للعملات الرقمية على الاقتصاد العراقي**

**من الملاحظ بأن موقف الحكومة العراقية بات يتغير تجاه النظام النقدي الالكتروني بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية، حيث بدأ اعتبار العملات الرقمية الالكترونية عملة مقبولة كسلعة يمكن بيعها وشرائها وإن كانت في نطاقات محددة. ومع ذلك، فأن العملات الرقمية الالكترونية قد تؤدي إلى اثار اقتصادية سلبية على الاقتصاد العراقي بالنظر إلى طبيعة عملها اللا مركزي. ونجد هنا بأن على الدولة ان تقوم بحظر استخدام العملات المشفرة أو حتى الاستثمار فيها.**

**تحصل العديد من الإثار الاقتصادية الناشئة عن التعامل بالنظام النقدي الرقمي تتمثل بتأثيرها على السياسة النقدية في الدولة وما تعكسه من تضخم كبير على الاقتصاد فضلاً عن التضارب الذي يحصل بين استخدامها بجانب العملات التقليدية، وهذا بلا شك سبب ظهور هذه الإشكالات التي يمكن بيانها بالآتي:**

**1-التاثير الاقتصادي للعملات الرقمية على غسل الأموال**

**تأثير النظام النقدي الرقمي على زيادة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال طبيعتها المجهولة، يؤدي غسل الأموال إلى زيادة تهديد عدم الاستقرار النقدي، بتأثيره السلبي على العملات وأسعار الفائدة، إذ أنه بتهريب الأموال إلى الخارج يزداد عرض العملة الوطنية في مقابل الطلب على العملات الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية. كذلك فإن زيادة عرض العملة الوطنية مع زيادة الطلب على العملات الأجنبية يؤدي إلى استراف الاحتياطي النقدي من العملات( زغلول,2022, 432).**

**يشجع النظام النقدي الرقمي على التحايل على القواعد المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واخفاء هوية التحويلات التي يمكن ان تستخدم للأغراض الإجرامية (البيع على الإنترنت للسلع أو الخدمات غير القانونية) أو لأغراض غسل الأموال أو تمويل الإرهاب شهدت أنشطة غسيل الأموال المتعلقة بسوق العملات الرقمية زيادة هائلة على مدى السنوات نتيجة التطورات التنكنولوحية والضائقة الاقتصادية مثل ازمة 2008 , 2014, 2020**

**على الرغم من ان العملات النظام لم يتم الاعتراف به كمعاملات واستثمارات قانونية في العراق الا ان الاتجاهات العالمية تشير الى ان العراق سيتمكن من الوصول الى العملات في المستقبل مع اتخاذ تدابير لتشجيع المدفوعات غير النقدية العملة المشفرة ع أداة مناسبة لغسل الأموال لانها تمنح إخفاء نسبي لصاحب العملة.**

**2-التاثير الاقتصادي للعملات الرقمية على سوق العراق للأوراق المالية**

**وهنا سنجد واقع البنك المركزي العراقي في حيرة من أمره، إذ لا يمتلك أمر إصداره ولا الرقابة عليه طالما يصدر ويتداول من قبل جهات مجهولة مما يجعل سياسته الآلية تؤثر بشكل مباشر على وضع النقود العام في البلاد وارتفاع الأسعار الذي يندد بالخطر المحتوم ، ويحدث النظام النقدي الرقمي تنافساً كبيراً في الأسواق المالية كون التنافسية تعتمد على مبدأ الابتكار**

**وتجدر الإشارة إلى أن المشرع العراقي قد نظم سوق الأوراق المالية بقانون رقم 24 لسنة 1991 ثم تلاه القانون المؤقت رقم 74 لسنة 2004 وان هذا القانون لم ينص على التداول الالكتروني مما ظلت الحاجة قائمة لإيجاد قواعد تحكم التداول الالكتروني، وقد نصت تعليمات تداول الأوراق المالية في العراق لعام 2007 على التداول الالكتروني ، ومن ثم نظمت تعليمات تداول الأوراق المالية في العراق لعام 2015 وقد عرف الأوراق المالية بأنها ((الأسهم والسندات والأذونات التي تصدرها الحكومة والمؤسسات العامة في الدولة وأية أدوات مالية أخرى محلية أو غير محلية تقبلها الهيئة )) ومن هذا التعريف نستنتج أن المشرع العراقي لم يذكر العملات الافتراضية في تعريفه للأوراق المالية التي يسمح بتداولها في سوق الأوراق المالية لكن بإمعان النظر في الشطر الأخير من التعريف أية أدوات مالية أخرى محلية ثانية ومتى ما حازت قبول هيئة الأوراق المالية فإن بالإمكان أن تدخل إلى حيز البورصة العراقية إلا أن تعميم عام (2017) أوضح بشكل صريح حظر التداول والتعامل بالعملات الرقمية وقد اقفل الباب عن كل تفسير آخر لما ورد فيه وبذلك فان العراق من الدول التي لا تقبل التعامل في بالعملات الرقمية داخل بورصتها .**

**والجدير بالذكر ان تعرض العملات الرقمية لتقلبات كبيرة في قيمتها، وهذا يؤدي إلى تأثير كبير على الأسواق المالية. فمثلاً، ارتفاع قيمة العملات الرقمية قد يؤدي إلى جذب مستثمرين وزيادة الاهتمام بالعملات الرقمية، بينما انخفاض قيمتها بشكل حاد قد يسبب هبوطًا في السوق .نلاحظ هناك تاثير سلبي لعملات الرقمية على أداء سوق الأوراق المالية ,يوضح الجدول (1) حجم التداول، الذي بلغ في عام 2009 بقيمة متواضعة (411928) مليون ويعود السبب الى تطور السوق وزيادة عدد الأسهم المتداولة وزيادة معدل دوران الاسهم ، واستقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في العراق، وفي عام 2020 بلغ حجم التداول (330385) مليون ، ويعود السبب الى انتشار العملات الرقمية انخفاض قيمتها مما تأثر المستثمرين والشركات المتداولة سواء المحلية أم الاجنبية على حد سواء إذ عانت كل الأسواق المالية العالمية من انخفاض حجم التداول بسبب الصدمة المفاجئة لانتشار الجائحة .**

**جدول (1) موشرات سوق الأوراق المالية في العراق للمدة 2009-2020**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنة  | حجم التداول ( مليون دينار ) | عدد الأسهم المتداولة ( مليون دينار ) | القيمة السوقية ( مليون دينار ) | المؤشر العام ( نقطة) | عدد الشركات | معدل دوران الأسهم (%) |
| 2009 | 411928 | 211290 | 3125921 | 100.86 | 78 | 13.17 |
| 2010 | 400359 | 255659 | 3446713 | 100.98 | 85 | 11.61 |
| 2011 | 941198 | 492371 | 4930232 | 136.03 | 87 | 19.09 |
| 2012 | 893825 | 625639 | 5597363 | 125.02 | 85 | 15.96 |
| 2013 | 2840220 | 871182 | 11451367 | 113.15 | 83 | 24.8 |
| 2014 | 898315 | 743852 | 9520626 | 92 | 74 | 9.43 |
| 2015 | 456640 | 579640 | 8503943 | 730.56 | 76 | 5.36 |
| 2016 | 426788 | 917542 | 9354696 | 649.48 | 97 | 4.56 |
| 2017 | 386879 | 631420 | 8190983 | 580.54 | 101 | 4.72 |
| 2018 | 466481 | 832629 | 11350356 | 510.12 | 104 | 4.1 |
| 2019 | 284813 | 460392 | 11661912 | 493.76 | 102 | 2.44 |
| 2020 | 330385 | 403315 | 14033993 | 508.03 | 104 | 2.35 |

**المصدر: من إعداد الباحثات بالإعتماد على بيانات هيأة الأوراق المالية www.isc.gov.iq**

**بينما بلغت القيمة السوقية للسوق في عام 2009 (3125921) مليون نتيجة لتداول العملات الرقمية الالكترونية** **ولوجود علاقة بين تقلبات أسعار العملات الرقمية وتقلبات قيم مؤشرات الأوراق المالية إذ سببت هذه الحوادث الخارجية نوعا من الركود في أداء السوق العام، واستمر هذا الحال صعوداً وهبوطاً طفيفين في القيمة السوقية للسنوات اللاحقة، وبعد انتهاء الأزمة عادت القيمة السوقية الى سابق عهدها في الارتفاع نتيجة ازدياد نشاط القطاعات وخاصة القطاع المصرفي في التداول وازدياد عمليات الطلب والعرض والاقبال على البيع والشراء من قبل المتداولين إذ بلغت في عامي 2019 و 2020) (11661912 ، 14033993) على التوالي وهذا يدل على اعتبار العملات الرقمية بديلا للاستثمار في أسواق الأوراق المالية.**

**وبمراجعة أسعار العملات الرقمية خلال نفس الفترة ( جدول 2) نجد انها ارتفعت بشكل ملحوظ نتيجة لزيادة استخدامها حيث ازداد حجم التداول في هذه العملات بطريقة كبيرة مما ساعد على تحسين كفاءة أسواق تلك العملات التي يتم تداولها بأحجام مرتفعة بمرور الوقت،**

**إذ بلغت الشركات المدرجة في عام 2009 (78) ،وفي عام 2020 بلغ عدد الشركات (104) وهو اعلى عدد في عينة الدراسة، ويعود ذلك اولا الى ازدياد دور تأثير الاسواق المالية في الاقتصاد المحلي والعالمي ، وثانيا الى ادراك الشركات لأهمية الاسواق المالية كونها مصدرا مهما لإشباع الحاجات التمويلة سواء بأدوات الملكية (الأسهم) أم بأدوات المديونية (السندات)، ونلاحظ تأثير عدد الشركات وفعاليتها داخل السوق في كل من حجم التداول وعدد الاسهم ومعدل دوران الأسهم .**

**استمر معدل الدوران بالزيادة الطفيفة في السنوات اللاحقة بالارتفاعات والانخفاضات العادية، وفي عام 2013 (24.8) شهد معدل الدوران اعلى نسبة ضمن عينة الدراسة، ويعود ذلك الى ازدياد عمليات البيع والشراء نتيجة استقرار سوق العراق ودخول شركات جديدة فيه ، إذ بدا المستثمرون والشركات بعمليات التداول المستمرة املا بالحصول على المكاسب الرأسمالية، بعدها وفي السنوات اللاحقة واصل معدل الدوران انخفاضاته المستمرة إذ بلغ في عامي 2020،2019 (%2.44، %2.35) على التوالي، ويعود ذلك بسبب ازمة كورونا وما خلفته من تباطؤ القطاعات الاقتصادية كافة ومنها الاسواق المالية في كل دول العالم ومنها العراق ، إذ إنخفض الإستثمار الاجنبي غير المباشر و قل تداول المستثمرين المحليين والشركات المدرجة بسبب توقف النشاط الاقتصادي العالمي بصورة عامة.**

**3-التاثير الاقتصادي للعملات الرقمية على على تقلب الأسعار**

**تعمل العملات الافتراضية المشفرة والمنصات الخاصة بها في بيئة تنظيمية غير واضحة، تفتقر إلى الوضع القانوني الواضح وغياب السيطرة المركزية على كمية وسعر العملات المشفرة أو حتى ما يعادلها من الودائع، وخضوعها للعرض والطلب مما يؤدي إلى تقلبات في الأسعار، وهذا قد يجعلها خياراً جذاباً للمضاربين في العملات. وبالتالي فإن هناك عدم يقين بشأن سعر العملات الافتراضية، وعلية فإن هذه العملات مرتبطة ارتباطا وثيقا بمخاطر سعر الصرف، كذلك فإن أي خلل في تنفيذ بروتوكول البيتكوين يمكن أن يسبب في خسائر كبيرة للمستثمر ( شطا, 2022, 1826).**

**نظرًا للتزايد المحدود في عدد العملات الالكترونية المتداولة، يمكن أن تشكل هذه العملات اداة تستعمل في المضاربة. بالإضافة إلى ذلك، ونتيجة التزام المركزي بسياسة تخفيض سعر صرف الدولار كأنت له آثار ارتدادية تمثلت في ارتفاع سعر الصرف الموازي من (1182) دينار عراقي لكل دولار في عام2009 إلى نحو (1351) دينار عراقي لكل دولار في عام 2020. مما انعكس في تدني فجوة الصرف (104.7) وذلك نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية والايجارات، إذ ان لهاتين الفقرتين أهمية استثنائية في مكونات سلة سلع المستهلك العراقي. وسجل في نهاية المدة عام 2020 معدل تضخم درجة سالبة بلغت (104.5). وكما مبين في الجدول (2).**

**جدول (2) تطور الأسعار في الاقتصاد العراقي للمدة 2009-2020**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنة  | سعر الفائدة الاسمي | سعر الفائدة الحقيقي | سعر الصرف الموازي | الرقم القياسي لاسعار المستهلك  | العملات المشقرة  | السعر ($) |
| 2009 | 0.07 | (0.01) | 1182 | 122.1 | البتكوين | 64.774.37 |
| 2010 | 0.06 | 0.04 | 1185 | 125.1 | يثؤيوم | 3.158.33 |
| 2011 | 0.06 | 0.00 | 1196 | 132.1 | tether | 1.00 |
| 2012 | 0.06 | 0.00 | 1233 | 140.1 | BNB | 572.82 |
| 2013 | 0.06 | 0.04 | 1232 | 124.7 | solana | 151.29 |
| 2014 | 0.06 | 0.04 | 1214 | 145.9 | USDC | 1.00 |
| 2015 | 0.06 | 0.05 | 1247 | 148.0 | STETH | 3.155.71 |
| 2016 | 0.04 | 0.034 | 7512 | 104.1 | xrp | 0.52855 |
| 2017 | 0.04 | 0.04 | 1258 | 104.3 | الدوجكوين | 0.16258 |
| 2018 | 0.04 | 0.04 | 1209 | 104.7 | toncoin | 6.18 |
| 2019 | 0.04 | 0.04 | 1196 | 104.5 | كاردانو | 0.504592 |
| 2020 | 0.04 | 0.04 | 1351 | 104.5 | - | - |

**المصدر : البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي للسنوات 2009- 2020**

**لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من قبل البنك المركزي العراقي بعد عام 2009، ساهمت في تقوية قيمة الدينار العراقي وتخفيض معدل التضخم ، وبفعل هذه الإجراءات انخفضت معدلات التضخم لتصل الى (148) في عام 2015. ثم سجل معدل التضخم ارتفاع في عام 2020 بلغ حوالي( 104.5).**

**ولكون النظام النقدي الرقمي نظام غير مستقر ويمتاز بالعالمية والنقدية ووجد إلى جانب النظام النقدي الورقي فإنه قد يؤدي إلى تراكم مشكلة التضخم لان الإضافة التي يجريها النظام النقدي الرقمي لا تعد منتجا إنما نقوداً تضاف إلى النقود الموجودة خلافاً لمن يرى أن وجود النظام النقدي الرقمي إلى جانب النظام النقدي الورقي تكون داعمة له وتقضي على مشكلة التضخم .**

**بعدها أخذ سعر الفائدة بالانخفاض ليصل الى (6) منذ سنة 2010 مما انعكس ايجابياً على رصيد المصارف التجارية من رؤوس الأموال لتمويل مشروعات القطاع الخاص ودعم التنمية، واستمر سعر الفائدة بهذا المستوى حتى سنة 2015 ، إلا انه انخفض في سنة 2016 ليبلغ (4) ، وظل محافظاً على هذه النسبة (4) حتى سنة 2020 ،**

**4-التاثير الاقتصادي للعملات الرقمية على السياسة النقدية**

**ان العملة الرقمية الالكنرونية تؤثر على السياسة النقدية من خلال تأثيرها على وظائفها وأهدافها، فالعملات الرقمية تؤثر على وظيفة الإصدار للبنك المركزي لان الطلب على النقود الورقية سيتأثر بسبب اصدار انواع مختلفة من العملات الرقمية ، وبالتالي فإن عائدات البنك المركزي ستنخفض من عمليات الإصدار. كذلك تؤثر العملة الرقمية على وظيفة البنك المركزي بصفته بنك البنوك ، إذ يشرف على الجهاز المصرفي وينظمه هذا بالاضافة الى العديد من الوظائف الأخرى التي يقوم بها البنك المركزي و التي ستتأثر في ظل انتشار العملة الرقمية والذي سيؤدى إلى تراجع البنك المركزي عن القيام بدوره .( علي, 2019, 76)**

**تؤثر العملات الرقمية الالكنرونية في السياسة النقدية كونها تشهد انحرافاً عن خط السياسة النقدية المتمثلة بصدور العملة من البنك المركزي العراقي مدعومة من الدولة والإشراف الدولي وبذلك فهي تحد من دور المصارف في تسوية الالتزامات وانجاز المدفوعات ، إذ شهد هذا النظام إصدار نقدي الكتروني بعيداً عن هيمنة الحكومة والبنك المركزي وهذا الأمر بطبيعة الحال سيؤثر في سياسة البنك المركزي الذي اعتاد الحوكمة والسيطرة، ويؤدي ظهور النظام إلى تأثير كبير على الكتلة النقدية وأسعار الفائدة ويمكن أن يؤدي انتشارها إلى ضعف الطلب على النقود الصادرة من المصارف وهذا بطبيعته سيهدد دور المصارف في تولي السياسة النقدية,**

**والمشرع العراقي لم ينص على ضرورة الحصول على ترخيص لإصدار العملة الرقمية الالكنرونية ولم يتطرق له في تشريعاته النافذة، فوجود العملة الرقمية الالكنرونية ستؤثر في عمليات السوق المفتوحة بعدها من الأدوات المالية التي يستخدمها البنك المركزي العراقي لإقرار السياسة النقدية.**

**أ-تاثيرها على عمليات السوق المفتوحة: في الجدول (3) توضيح لجميع عمليات السوق المفتوحة التي قام بها البنك المركزي العراقي خلال المدة (2009-2020)، لأجل (91 يوم)، ففي عام (2009) قام المصرف المركزي ب (22) مزادا (المصرف المركزي العراقي النشرة الاحصائية السنوية، سنوات متفرقة) بلغ مجموع أقيامها (2400) مليار دينارا، وبمعدل نمو في هذا العام (33) ، واستمر البنك المركزي العراقي بعمل المزادات في السنوات التالية،** **يسبب قيام بعض القطاعات الاقتصادية بالاعتماد على هذه العملات الرقمية الالكترونية ادى ذلك الى الابتعاد عن النقود التقليدية وهذا ما يجعل من البنوك التجارية بمحاولتها ارجاع النقود التي تزيد عن حاجتها الى البنك المركزي العراقي لغرض زيادة نسبة الاحتياطي لديهه وهذا حد من قدرة البنك بالقيام بعمليات البيع والشراء وبالتالي الى اضعاف من قدرته على منح الائتمان.**

**جدول(3) السياسة النقدية في العراق للمدة ( 2009-2020)**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| السنوات | عمليات السوق المفتوحة ( مليار دينار ) | معدل النمو % | نسبة الاحتياطي القانوني % | معدل الخصم % |
| 2009 | 2.400 | (33) | 25 | 7.44 |
| 2010 | 1.363 | (43) | 15 | 5.36 |
| 2011 | 2.400 | 76 | 15 | 7.1 |
| 2012 | 3.900 | 63 | 15 | 5.1 |
| 2013 | 3.307 | (15) | 15 | 5.29 |
| 2014 | 3.482 | 5 | 15 | 4.96 |
| 2015 | 4.832 | 39 | 15 | 4.73 |
| 2016 | 65 | (99) | 15 | 2.5 |
| 2017 | 195 | 200 | 15 | 2.5 |
| 2018 | 140 | (28) | 15 | 2.5 |
| 2019 | 346 | 147 | 15 | 2.5 |
| 2020 | 199 | (42) | 15 | 2.5 |

**المصدر : الجدول من اعداد الباحثات بالاعتماد على البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية ، سنوات متفرقة .**

**الأرقام بين قوسين سالب**

**وسجلت ارتفاعاً في قيمة المزادات في سنوات معينة وانخفاضاً في سنوات اخرى ، وذلك بسبب عدم قيام الوحدات الاقتصادية استخدام العملات الالكترونية ، وعلى الرغم من ذلك جرى اقامة مزاد لأجل (182) يوم، (المصرف المركزي العراقي النشرة الاحصائية السنوية، سنوات متفرقة) حيث سجلت عمليات السوق ارتفاعا مسجلة معدل نمو بلغ (200) وهي اعلى نسبة مسجلة خلال العام 2017، استمرت عمليات السوق المفتوحة بهذا المعدل حتى عام (2020) حيث اقام المصرف المركزي أربع مزادات سجلت خلالها ما قيمته (199) مليار دينار، وبمعدل نمو (42-). (المصرف المركزي العراقي النشرة الاحصائية السنوية، سنوات متفرقة)**

**يتضح مما سبق ان تاثير العملات الرقمية الالكترونية على عمليات السوق المفتوحة قي ضل الذكاء الاصطناعي يتوقف على مدى استخدام هذه العملات من القطاعات الاقتصادية.**

**ب-تأثيرها على الاحتياطي القانوني**

 **وفي الجدول (3) توضيح لنسبة الاحتياطي القانوني في العراق والتغيرات الي حدثت له خلال المدة ( 2009-2020). ففي عام (2009) اصدر البنك المركزي العراقي تعليمات حول نسبة الاحتياطي التي يجب الاحتفاظ بها بغرض رسم سياسة نقدية مستقرة حيث قامت بتوحيد النسب وجعلها نسبة واحدة وهي (25) اعتبارا من اذار (2009 ) ، حيث يحتفظ المصرف بنسبة (20%) لدى البنك المركزي العراقي و (5) في خزائن المصرف، وتم تبليغ المصارف بتوجيه تلك المبالغ لأغراض الاستثمار بعيدا عن ادوات السياسة النقدية. اما في عام(2020)، وتنفيذا للسياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي العراقي وبهدف تشجيع الاستثمار وتحفيز المصارف للتوجه نحو السوق، فقد قام البنك المركزي العراقي بتخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي على الودائع الحكومية مرتين خلال هذا العام، من( 25) الى (15) اعتبارًا من نيسان (2010) على كافة الودائع المصرفية سواء كانت حكومية او ودائع قطاع خاص موزعة، واستمر البنك المركزي العراقي على هذه النسبة حتى عام (2020). يسبب زيادة استخدام العملات الرقمية الالكترونية التي اثرت بشكل سلبي على سياسة الاحتياطي القانوني ، اي ان زيادة استخدامها أدى الى زيادة حجم الودائع ومن ثم ادى الى زيادة الاحتياطي الفائض مما ادى بدوره الى زيادة حجم السيولة لدى البنوك التجارية مما قلص من حجم الطلب على الاحتياطي المحتفظ به لدى البنك المركزي العراقي ، لذلك فإن استخدام العملات الرقمية الالكترونية اثر تأثيرا سلبيا على فاعلية سياسة الاحتياطي القانوني في ضل الذكاء الاصظناعي .**

**ح-تأثيرها على سعر الخصم:**

**وفي الجدول (3) نلاحظ ايضاً كشف لنسبة الخصم التي حددها المصرف المركزي خلال المدة ( 2009-2020). ، ففي عام (2009) كانت نسبة الخصم (7.44) ، وبدأت هذه النسبة بالانخفاض وذلك لان المصرف المركزي يلجأ لهذه الاداة بهدف التأثير على قدرة المصارف التجارية في منح الائتمان فعند حدوث حالات الكساد وتلكؤ المشاريع الاستثمارية وضعف الطلب على القروض المصرفية، يتعمد المصرف المركزي رفع إمكانية المصارف على منح الائتمان وذلك من خلال تخفيض سعر اعادة الخصم حيث بلغت (2.5) في عام (2016) وهي اقل نسبة للخصم خلال مدة البحث وذلك لان الافراد استطاعو من شراء العملات المشفرة مقابل العملات الورقية , وان هذه النقود قد دخلت الى خزينة البنوك التجارية لان اغلب المصدرين للعملات الرقمية الالكترونية في العراق اودعو اموالهم من جراء بيع وشراء هذه العملات لدى البنوك التجارية التي قامت بزيادة احتياطاتها لدى البنك المركزي العراقي وهذا الأمر جعل البنوك التجارية شراء الاصول من البنك المركزي العراقي لان هذه البنوك عملت على تثبيت سعر الفائدة على الاصول قصيرة الأمد . وبهذه الطريقة عملت على استخدام اموالها في تخفيض من سعر الخصم من اجل مواجهة البنك المركزي العراقي وبالتالي يصعب عليه السيطرة على العملات الرقمية الالكترونية او الحد من انتشارها ، واستمرت هذه النسبة حتى عام (2020) في ضل انتشار الذكاء الاصطناعي.**

**5-التاثير الاقتصادي للعملات الرقمية على الاستقرار النقدي**

**نتيجة تطور النظام النقدي الالكتروني ، قامت السلطات النقدية العراقية بوضع مجموعة من اسس والقواعد، واتخذت اجراءات عديده على الصعيد النقدي، وكان الهدف الرئيس للسلطة النقدية العراقية هو السعي لتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار والحفاظ ليه، والعمل على ايجاد نظام مالي تنافسي يستند على اقتصاد السوق. ( البنك المركزي العراقي ،2008 : 25 ) .**

**لكن من خلال البيانات في الجدول (4) يمكن ملاحظة النمو الحاصل في عرض النقد (كمية النقود بشقيها (1-2) ومقارنتها بمعدل النمو الحاصل للناتج المحلي الاجمالي، وهذا يدل على ان الاقتصاد العراقي يسجل ارتفاعا كبيرا بحجم وسائل الدفع، حيث يلاحظ ان معدل النمو لعرض النقد يسجل حالة من النمو طيلة المدة (2009-2020)وهذا الامر يدل على وجود حالة من الفائض النقدي. ان زيادة في حجم وسائل الدفع من خلال استخدام العملات الالكترونية بمقدار يتجاوز الامكانات المحلية في توفير الخدمات والسلع يجعل الاتجاهات السعرية في حالة تصاعد خطير وبالتالي حدوث حالة عدم الاستقرار النقدي في ضل الذكاء الاصطناعي .**

**تأثير العملات الرقمية الالكترونية قي عمليات السوق المفتوحة و الاستقرار النقدي: من خلال البيانات الموضحة في الجدول (4) نلاحظ ان معامل الاستقرار النقدي (بشقيه)، في اغلب سنوات البحث كان في حالة تذبذب مع التغيرات الحاصلة في عمليات السوق المفتوحة، في عام (2009) كان معاملا الاستقرار النقدي كليهما في حالة انخفاض مسجلا ضغوطاً انكماشية ، ثم عاد كل منهما للارتفاع في السنوات التالية حتى عام (2019) فقد سجل معاملا الاستقرار النقدي ضغوطا تضخمية، وكذلك عمليات السوق المفتوحة فقد سجلت ارتفاعا في هذه المدة. ثم عاد معامل الاستقرار ليسجل ضغوط انكماشية في العام 2020.**

**اما فيما يخص معدل السيولة فيتضح من الجدول(4) ان التذبذبات الكبيرة الحاصلة في عمليات السوق المفتوحة يقابلها تغير بسيط في معدل السيولة والتي كانت تتراوح بين تضخم وانكماش ، ففي عام (2009) سجل معدل السيولة (27) وانخفضت هذه النسبة في العام التالي اما عمليات السوق المفتوحة فقد سجلت ارتفاعا في هذه العام، في عام (2020) كان معدل السيولة في حالة ارتفاع على العكس من عمليات السوق المفتوحة سجلت انخفضاً في تلك المدة.**

**جدول (4) عرض النقد في العراق للمدة ( 2009- 2020)**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| السنوات | عرض النقد M1 | معدل النمو M1 % | عرض النقد M2 | معدل النمو %M2 |
| 2009 | 37.300 | 32 | 45.437 | 30 |
| 2010 | 51.743 | 39 | 60.386 | 33 |
| 2011 | 62.474 | 21 | 72.177 | 20 |
| 2012 | 63.736 | 2 | 75.466 | 5 |
| 2013 | 73.830 | 12 | 87.679 | 16 |
| 2014 | 72.692 | (2) | 90.728 | 3 |
| 2015 | 65.435 | (10) | 82.595 | (9) |
| 2016 | 70.733 | 8 | 88.081 | 7 |
| 2017 | 71.161 | 1 | 89.441 | 2 |
| 2018 | 68.766 | (3) | 87.175 | (3) |
| 2019 | 86.800 | 36 | 103.400 | 19 |
| 2020 | 103.400 | 19 | 119.900 | 16 |

**المصدر : الجدول من اعداد الباحثات بالاعتماد على البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية ، سنوات متفرقة .**

**الأرقام بين قوسين سالب**

**تأثير النظام النقدي الالكتروني في نسبة الاحتياطي القانوني و الاستقرار النقدي: سجلت نسبة الاحتياطي القانوني في عام 2009 نسبة (25) ولكن على الرغم من هذا الاستقرار في نسبة الاحتياطي القانوني الا ان معاملا الاستقرار النقدي كانا متذبذبان بين ضغوط تضخمية واخرى انكماشية، في عام (2020) سجلت نسبة الاحتياطي القانوني انخفاضا فقد بلغت (15) اما معامل الاستقرار النقدي فقد سجل تذبذباً بين ارتفاع وانخفاض خلال المدة التي كان فيها الاحتياطي القانوني مستقراً .**

**جدول (5) الاستقرار النقدي قي العراق للمدة ( 2009- 2020)**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنوات | GDP( مليار دينار)( بالأسعار الجارية) | معدل النمو (%) | معامل الاستقرار النقدي M1 | معامل الاستقرار النقدي M2 | معدل السيولة % |
| 2009 | 139.330 | (11) | (2.91) | (2.82) | 27 |
| 2010 | 159.253 | 14 | 2.79 | 2.30 | 23 |
| 2011 | 211.300 | 33 | 0.64 | 0.60 | 30 |
| 2012 | 251.907 | 19 | 0.11 | 0.24 | 25 |
| 2013 | 271.100 | 8 | 2.00 | 2.12 | 27 |
| 2014 | 258.900 | (5) | 0.40 | (0.77) | 28 |
| 2015 | 207.900 | (20) | 0.50 | 0.46 | 31 |
| 2016 | 203.900 | (2) | (4.00) | 3.45)) | 35 |
| 2017 | 225.700 | 11 | 0.09 | 0.14 | 32 |
| 2018 | 254.800 | 13 | (0.23) | (0.20) | 27 |
| 2019 | 277.885 | 9 | 2.89 | 2.05 | 31 |
| 2020 | 198.774 | (28) | (0.67) | (0.65) | 52 |

**المصدر : الجدول من اعداد الباحثات بالاعتماد على البيانات الموجودة في الجدول (4)**

**الأرقام بين قوسين سالب**

**اما بالنسبة لمعدل السيولة فيتضح من خلال الجدول السابق ان معدل السيولة كان في حالة تذبذب بين تضخم وانكماش خلال مدة البحث على الرغم من ثبات نسبة الاحتياطي القانوني في اغلب سنوات البحث ، ففي عام (2010) سجل الاحتياطي القانوني انخفاضاً كبيرا ، ولكن معدل السيولة ارتفع وسجل ضغوطا تضخمية خلال هذه المدة . في السنوات التالية كانت نسبة الاحتياطي القانوني ثابتة حتى عام (2020) ولكن خلال هذه المدة سجل معدل السيولة تغيرات كبيرة بين تضخم وانكماش.**

**تأثير النظام النقدي الالكتروني في سعر اعادة الخصم والاستقرار النقدي: من خلال الجدول السابق نلاحظ ان سعر اعادة الخصم كان في حالة ارتفاع خلال العام 2009 على عكس معامل الاستقرار النقدي بنوعيه الذي سجل انخفاضا وفي عام (2016) سجل سعر اعادة الخصم انخفاضاً وكذلك معامل الاستقرار النقدي ، حيث انخفض بصورة كبيرة مسجلا ضغوطاً انكماشية . في السنوات التالية كان سعر اعادة الخصم ثابتاً ولكن على الرغم من ذلك فقد كان معامل الاستقرار النقدي بنوعيه في حالة تذبذب بين ضغوط تضخمية واخرى انكماشية. فيما يخص معدل السيولة فنلاحظ انه يتخذ مسارا معاكسا لاتجاه سعر اعادة الخصم فمثلا خلال السنوات التي يكون فيها سعر اعادة الخصم في حالة انخفاض يكون معامل الاستقرار النقدي في حالة ارتفاع والعكس صحيح ففي عام (2009) كان سعر اعادة الخصم في طريقه للارتفاع على عكس معدل السيولة الذي بدأ بالانخفاض عن معدل السيولة المعيارية البالغة (27) ، بينما في السنوات التالية بدأ سعر إعادة الخصم بالانخفاض حتى بلغ (2.5%) في عام (2016) واستمرت هذه النسبة حتى عام (2020) ، اما معدل السيولة فقد بدأ باستقرار سعر اعادة الخصم بعد عام (2016) ألا ان معدل السيولة استمر بالتذبذب بين ارتفاع وانخفاض خلال هذه المدة .**

**ويدل هذا التدهور في الاستقرار النقدي الى عدم تبني هدف استقرار حقيقي من قبل السياسة النقدية ، كما ويدل الى ان اغلب الإجراءات التي اتخذتها السياسة النقدية في خصوص ادارة وتوجيه المتغيرات النقدية باتجاه الاستقرار النقدي ولاسيما فيما يخص انتشار العملات الرقمية هي إجراءات غير سليمة والتي ادت الى معدلات النمو المتدهورة للناتج المحلي الإجمالي,وهذا دليل على غياب التوجهات الحقيقية لتحقيق الاستقرار، وعدم جدية السياسة النقدية التي اتبعت في هذه السنوات وذلك لكونها لم تستطع التغلب على الظروف الطارئة التي واجهها الاقتصاد العراقي في هذه المدة والتي كان لها الدور الاساسي في ضعف الاداء الاقتصادي والتذبذب الحاصل في الاستقرار النقدي ولاسيما فيما يخص من انتشار العملات الرقمية وما تبعها من تاثير على السياسة النقدية في ضل وجود الذكاء الاصطناعي .**

**ان استخدام العملات الرقمية الالكترونية قد اثرت تاثير سلبي على الاقتصاد العراقي لصعوبة السيطرة على هذه العملات او الحد من انتشارها.**

**وادى الاستثمار في هذه العملات إلى زيادة التعاملات في الأسواق وعدم استقرار النشاط الاقتصادي وأسعار الصرف ولا ريب في أن تزايد عمليات الاستثمار في العملات النقدية الالكترونية تثير الشكوك في إمكانيتها للنهوض بواقع الاقتصاد فزيادة عمليات تحويلها وشرائها بأموال تعادل قيمتها بالدولار الأمريكي أو غيره من العملات أدى إلى استنزاف أموال العراق إلى الخارج لغرض توسيع عمليات الاستثمار عليها الأمر الذي انعكس سلباً على الاستثمار نظراً لنقص التمويل وحصول خلل في العرض والطلب ومن ثم تزايد معدلات التضخم والركود الاقتصادي .**

**الخاتمة**

**وبذلك لاحظنا الأثر الكبير الذي أحدثته العملات الالكترونية منذ نشأتها في عالم الاقتصاد وكيف أثرت المضاربات عليها على السياسة النقدية قي العراق وظهور نقاط ضعف مالية ومخاطر نظامية تمس بمستوى الاستقرار المالي. وكيف تندد بارتفاع معدلات التضخم والركود الاقتصادي مع إيجاد فجوة بين الاقتصاد الحقيقي والافتراضي بحيث يمكننا القول إن المضاربات على العملات المشفرة فيها مخاطر (مضاربية) أي هي فئة المخاطر التي يكون فيها الربح والخسارة ممكناً ومن أمثلتها المخاطرة في معدلات الفائدة او أسعار الأسهم أو الصرف أو العملات،)، العملات المشفرة تحمل مخاطر عالية ولعل أهمها تسهيل عمليات غسل الأموال من خلال سرية المعاملات فمن الممكن أن تسهل عمل تجار الأسلحة والممنوعات والقيام بعملية تبييض الأموال.ويمكن القول إن العملات الرقمية تحتمل كلا النوعين استنادا للآثار التي تركتها على عالم الاقتصاد فهي تحمل آثاراً ايجابية إلى جانب الآثار السلبية التي أحدثتها متمثلة قبل كل شيء بكونها طفرة انتقالية في عالم الاقتصاد**

**المصادر :**

**1- تقرير تقييم مخاطر تقييم العملات الافتراضية،2013،ص4-12) متاح على الموقع**

**https://aml.iq/wp-content/uploads/2023jrvdv )**

**2- الباحوث، عبدالله بن سلمان ،2017، النقود الافتراضية مفهومها وانواعها واثارها الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد(2) ،جامعة عين شمس، مصر .**

**3- محمد، حسن ، 2017، البتكوين ودورها في تمويل العمليات الارهابية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية.**

**4- عامر ، باسم احمد ، 2007، العملات الرقمية (البتكوين انموذجا ) ومدى توافقها مع ضوابط**

**النقود في الإسلام ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية المجلد ( 21)**

**العدد ( 2) ،جامعة الشارقة.**

**5- العقيل، عبدالله بن محمد ،2019، الاحكام الفقهية المتعلقة بالعملات الالكترونية (Bitcoin) ،الجامعة الاسلامية، المدينة المنورة.**

**6- معلومات متاحة على موقع عملة البتكوين على الويب، 2019 ، www.litecoin.org**

**7- العضايلة، عاصم عادل محمد ،2020، العملات الرقميّة الافتراضية طريق لتمويل الإرهاب، مجلة جامعة الزيتونة الاردنية للدراسات القانونية، جامعة الزيتونة، الأردن، المجلد(1) ،العدد(1).**

**8- ربعي، عبداالله احمد محمد عبداالله ، 2020، حقيقة البتكوين وحكم التعامل به (دراسة فقهية مقارنة ) ، مجلة كلية**

**الدراسات الإسلامية بنين بأسوان، جامعة الأزهر، العدد الثالث، جمادي الأولى.**

**9- عثمان،أنور، 2021، "الانعكاسات الاقتصادية لتقنية البلوكتشين والاستقرار المالي في الأسواق المالية العربية ، صندوق النقد العربي ، نوفمبر.**

**10- ابو صلاح ، ايمن عز الدين ،2018، العملات الرقمية وعلاقتها بالتجارة الإلكترونية )دراسة حالة: دولة الامارات العربية المتحدة) دبي) ، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية إدارة الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، حزيران.**

 **11- صويلحي ،نور الدين،2021 أثر تعدين البتكوين Bitcoin والعملات الافتراضية على استقرار النظام النقدي العالمي، مجلة آفاق عليمة، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أخموك لتامنغست، مجلد ١٠عدد ،٢الجزائر.**

**12- طاهري ، الصديق، ، 2021انتشار العملات الرقمية في ظل جائحة كورونا البيتكوين انموذج،مجلة دفاتر بوادكس، الجزائر،**

**المجلد / ١٠، العدد(٤٣٣) نوفمبر ،٢٠٢١ تم الاطلاع في ،٢٠٢١/١١/٢٩متاح علي رابط:**

**h-ps://www.asjp.cerist.dz/en/ar5cle/157109**

**13- صلاح، عبد الفتاح محمد أحمد، 2015، البيتكوين( عملة الكترونية مشفرة قد تسبب أزمة اقتصادية عالمية جديدة،**

**مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، سوريا، العدد (33) ديسمبر ، تم الاطلاع في ،٢٠٢١/١١/٢٤متاح علي رابط:**

**h-ps://iefpedia.com/arab/?p=40010 ٨ ، ص226.**

**14- مشوقة، حمزة عدنان ، 2021، النقود الرقمية من منظور اقتصادي إسلامي البتكوين أنموج مجلس الإفتاء والبحوث والدراسات الإسلامية، الأردن، تم الاطلاع في ،2021/11/12متاح علي رابط:**

**h-ps://www.aliMaa.jo/Research.aspx?ResearchId=231**

**15-صالح , ايمن .(2021) واقع العملات الرقمية, صندوق النقد العربي , ابوظبي , الامارات العربية المتحدة , العدد(10) .**

**16-عبد الصمد, حوالف . (2019) . الجوانب القانونية والاقتصادية للعملات الافتراضية, مجلة العلوم القانونية عجمان , الامارات العربية المتحدة, عدد ((10 .مجلد (5) ,**

**17- عبد المسيح , سالي سمير .(2021) . الاستثمار في العملات الافتراضية ,المجلة القانونية, كلية الحقوق , جامعة عين شمس, القاهرة. , مجلد 10 , عدد (7).**

**18-الجوارين , عدنان, شهاب , علي طالب . ((2021 . اقتصاديات العملات الرقمية والاطار النظري والمفاهيمي وافاقها المستقبلية , مجلة الاقتصادي الخليجي , جامعة البصرة , مركز دراسات البصرة والخليج العربي , العدد (47) ..**

**19- قادر , اسو بها الدين ,لطيف , اسو محمد .(2020). التسويق الشبكي من خلال العملة الافتراضية عملة one coin انموذجا , مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد (10) , العدد (2) .**

**20- علاوي , سيماء محسن .(2020). اثر العملات الافتراضية على السياسة النقدية والبنك المركزي , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ,كلية الادارة والاقتصاد , الجامعة العراقية , عدد خاص بالمؤتمر العلمي لقسم العلوم المحاسبية .**

**21- شطا , منصور علي .(2022) . العملات الافتراضية المشفرة واثرها على مستقبل المعاملات( الواقع و افاق المستقبل ) , مجلة كلية الشريعة والقانون , طنطا , مصر ,العدد (37) الجز الاول.**

**22- شورش قادر علي,,أثر استخدام العملة الرقمية في السياسة النقدية, مجلة التنمية البشرية , 2019 , المجلد (5) , العدد , 1, مجلة جامعة التنمية البشرية.**

**23د. طارق أحمد ماهر زغلول( 2022) ,مخاطر العملات المشفرة وغسل الأموال عملة البيتكوين نموذجا" دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة بين النهج الدولي والإستجابة الأمريكية والمصرية, المجلة القانونية**

**24-البنك المركزي العراقي , التقرير الاقتصادي ،2008**

**25-البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية ، سنوات متفرقة**

**26-البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي للسنوات 2009- 2020**

**27-هيأة الأوراق المالية** [**www.isc.gov.iq**](http://www.isc.gov.iq)**.**

**1-D.he and Karl habermeier, "virtual currencies and beyond (initial consideration)," international monetary fund, 2016**

**2-european central bank, "virtual currency schemes further and analysis ," 2015**

**3-Department of finance, "virtual currencies and Blockchain Technology ," discussion paper dublin, 2018.**

**4-Russ Marshall, Bitcoin: Where Two Worlds Collide, Bond Law Review, Volume 27 | Issue 1 Ar5cle 5**

**2015,1/10/2021,avalibe at:**

**h-p://classic.austlii.edu.au/au/journals/BondLawRw/2015/5.pdf**

**5-Glyn Davis, Bitcoin: Currency but not money, Cryptocurrencies (as illustrated by Bitcoin) in the Electronic Money Directive and the Payment Services Directive in light of the European the**

**6-Electronic Money Directive and the Payment Services Directive in light of the European Court of Justice Hedqvist ruling on Bitcoin, op,cit,2017,p8**

**7-Russ Marshall, 2015, Bitcoin: Where Two Worlds Collide, Bond Law Review, Volume 27 | Issue 1**

**Ar5cle 5,p93. Available at:**

**http://classic.austlii.edu.au/au/journals/BondLawRw/2015/5.pdf**

**8-BIS. (1996). Implications For Central Banks Of The Development Of Electronic Money. Bis, October,16.**

**9-Everette, J. (2017). Risks and Vulnerabilities of Virtual Currency Cryptocurrency as a Payment Method2017 Public - Private Analytical Exchange Program..**

**10-CIMAI. (2018). Cayman Islands Monetary Authority Issues a Statement**

**on Virtual Currencies (Issue April)**

**11-Ernest G., D. M. (2018). Do We Need Central Bank Digital Currency?**

**Economics, Technology and Institutions Edited. SUERF/BAFFI CAREFIN Centr Conference.**

**12-Payments, C., & Infrastructures, M. (2015). Committee on Payments and Market Infrastructures Digital currencies.**